



مسلسل تسويق حكومي مستمر

قوانين مكافحة الفساد أيتام على موائد مجلس الوزراء

صدرت التصريحات الحكومية عقب اجتماع لمجلس الوزراء يوم أمس الاثنين 2010/7/19م تناولوا فيه أولويات الحكومة في إصدار قوانين لتطبيق "اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد" وهي تصريحات لا نرى فيها الا مزيدا من التعطيل والتسويف، وكأن قوانين مكافحة الفساد أيتام على موائد مجلس الوزراء، لا أب لهم، كل يقذف بهم على الآخر ولا نية جادة لانجازها.

فبعد أن وقعت الحكومة على الاتفاقية المذكورة في العام 2003م وصادق عليها مجلس الامة في العام 2006م، شكل مجلس الوزراء في أغسطس 2008م، لجنة الحوكمة ومكافحة الفساد، من ثماني جهات حكومية وجمعيتين واحدة منهما الشفافية، كما تم التوقيع على عقد مليوني مع البنك الدولي، وبعد مرور سنتين من تشكيل اللجنة ماذا تم؟ لقد تم تشكيل خمس فرق عمل لكل قانون مقترح، وتم انجاز الدراسات ثم توقف العمل منذ سنة أو يزيد، ثم يأتي قرار مجلس الوزراء يوم أمس بتكليف جهاز متابعة الأداء الحكومي لصياغة قوانين مكافحة الفساد الخمسة! فهل هذا الجهاز مختص بإعداد مثل هذه القوانين؟

وحيثما نقول أن قوانين مكافحة الفساد أيتام، فلا نبالغ في ذلك، فدوليا وزارة العدل هي المسؤولة أمام الأمم المتحدة عن الاتفاقية بخطاب رسمي صادر من الكويت، وداخليا جهاز متابعة الأداء الحكومي هو المسؤول بتكليف من مجلس الوزراء! وأمام البنك الدولي وزارة المالية هي المسؤولة! وأمام مجلس الأمة الشيخ أحمد الفهد والأجهزة التابعة له هي المسؤولة وفق ما جاء في خطة التنمية! وفي المراسلات الدولية وزارة الخارجية هي المسؤولة! فهل هناك فوضى أكثر من ذلك؟ وهل هي فوضى عادية؟ وتلك مصيبة.. أم فوضى مقصودة؟ وتلك مصيبة أعظم.

لذلك لا عجب أن تمر المواعيد والمواعيد التي تعلن الحكومة عن التزامها بإصدار القوانين المذكورة دون عمل أي شيء، ولا عجب أن لا تفعل الحكومة شيئا مع خطاب حضرة صاحب السمو الذي وجهه إليها قبل سنة للاستعجال في إصدار تلك القوانين، ولا عجب في أن تقرير تقييم دولة الكويت الذي أعده الفريق الفرعي التابع للجنة الحوكمة ومكافحة الفساد لم يرسل الى الأمم المتحدة رغم انجازه وصرف المكافآت لأعضاء اللجنة التي أعدته، ولا عجب في تغير المسؤولين الذين يحضرون أمام اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة في كل اجتماع يتم فيه دعوة الحكومة للحضور.

وحتى لا يكون النقد دون تقديم الحلول، فإننا نعتقد أولا بضرورة تحديد من هو الوزير (الأب) لقوانين مكافحة الفساد، لكي يتولى متابعة الأطراف الحكومية المعنية، ولكي يكون مسؤولا أمام مجلس الأمة، ومن غير تحديد هذا (الأب) فلا نتوقع أي إنجاز جدي في هذا الموضوع.

كما نرى أن الوزير (الأب) المناسب لقوانين مكافحة الفساد هو نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد الفهد، لأن جهاز متابعة الأداء الحكومي ليس معنيا بإعداد مثل هذه القوانين، وقرار تكليفه غير صحيح تماما، ولأن وزارة العدل عبر الإدارة المختصة حاليا غير مؤتمنة على هذه المسؤولية الجسيمة، ولأن خطة الدولة اشتملت على ضرورة إصدار تلك القوانين الخمسة كمتطلب أساسي لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، والجهاز المعني في متابعة تنفيذ خطة التنمية يضم لجنة قانونية لإعداد التشريعات اللازمة في تنفيذ الخطة.

غير ذلك، فستبقى قوانين مكافحة الفساد أيتام على موائد مجلس الوزراء.

2010/7/20م